

## آفاق نمو الاقتصاد العالمي تتلقى دفعة بعد حزمة استثمارات بايدن الضخمة في البنية التحتية

### أبرز النقاط

- صندوق النقد الدولي يرفع آفاق نمو الاقتصاد العالمي إلى ٦% في عام ٢٠٢١ في ظل التقدم الملموس لبرامج اللقاحات، خاصة في الدول المتقدمة.
- ضغوط الأسعار تعود للظهور، واستمرارها على نفس الوتيرة قد يؤثر سلباً على التعافي الاقتصادي.
- الاقتصاد الأمريكي سيقود وتيرة الانتعاش، بعد حصوله على دفعة تحفيزية إضافية من مقترح الرئيس بايدن لتطوير البنية التحتية بقيمة ٢ تريليون دولار مع مواصلة نمو الوظائف في مارس بأكثر من ٠,٩ مليون في ظل إعادة فتح الاقتصاد.
- ضعف التوقعات الاقتصادية لمنطقة اليورو رغم تحسن وتيرة برامج اللقاحات. والمملكة المتحدة تمضي قدماً في خطة إعادة فتح الاقتصاد، مع تحسن نشاط قطاعي الصناعة والبناء في شهر مارس بوصولهما إلى أعلى المستويات المسجلة في عدة سنوات.

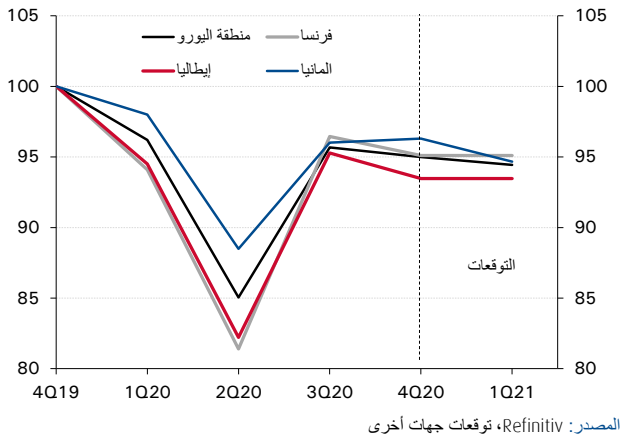
### بايدن يستهدف المزيد من التحفيز والتركيز على البنية التحتية

أدى تسارع وتيرة برامج اللقاحات، وإعادة فتح أنشطة الأعمال، والطلب المكبوت إلى تلقي آفاق نمو الاقتصاد الأمريكي دفعة قوية في ظل الإعلان عن حزمة مالية تنصب على تحسين البنية التحتية بقيمة ٢ تريليون دولار (٩% من الناتج المحلي الإجمالي) بما في ذلك تطوير الطرق والجسور ووسائل النقل العام والإسكان والشبكات والاستثمار في التكنولوجيا الصديقة للبيئة. ويأتي هذا المقترح بالإضافة إلى برامج التحفيز المالي بقيمة ٢,٨ تريليون دولار والتي تم تنفيذها على حزمتين منذ ديسمبر الماضي. وإذا تم تنفيذ ذلك بالفعل، فسيكون التأثير على المدى القريب أقل بكثير من التأثيرات السابقة وذلك نظراً لأن النفقات المتعلقة بهذا البرنامج ستستغرق ١٠ سنوات وسيتم تعويضها جزئياً من خلال رفع ضرائب الشركات (وإن كان ذلك على مدى ١٥ عاماً). ويبدو مدى زخم الانتعاش الاقتصادي جلياً بالفعل من خلال تحسن بيانات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك ارتفاع قراءات مؤشر مديري المشتريات الصادر في شهر مارس عن معهد إدارة التوريدات (ISM) لكلا من قطاعي الصناعة والخدمات، هذا بالإضافة إلى القفزة التي شهدتها بيانات الوظائف غير الزراعية التي سجلت نمواً تخطى التوقعات بإضافة ٩١٦ ألف وظيفة (الرسم البياني ١). وظلت معدلات التوظيف دون مستويات ما قبل الجائحة بمقدار ٨ ملايين وظيفة (أو ٦%)، ويبدو على الأرجح أن بيانات الوظائف ستواصل نموها بمعدلات مماثلة خلال الأشهر القادمة، وهو الأمر الذي سيساهم بدوره في تعزيز عودة الثقة والانفاق الاستهلاكي.

ما تزال آفاق النمو العالمي لعام ٢٠٢١ تشير إلى أداء قوي، فيما يتم تعديلها لتعكس تعافي الاقتصادات من الانكماش الحاد الذي شهدناه العام الماضي، إلى جانب تطبيق سياسات التحفيز الضخمة في الولايات المتحدة، وإطلاق برامج اللقاحات، والذي شهد تبايناً واختلافاً ملحوظاً من دولة لأخرى. ومؤخراً، قام صندوق النقد الدولي برفع آفاق نمو الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢١ بنسبة ٠,٥% إلى ٦,٠% على خلفية تسارع وتيرة نمو الاقتصادات المتقدمة (٥,١%)، على الرغم من أن نمو الأسواق الناشئة سيظل بوتيرة أسرع (٦,٧%). وقد يبدو المشهد العام الأكثر تفاؤلاً، إلا أن بعض المخاطر ما زالت تحيط بالاقتصاد العالمي في ظل تزايد حالات الإصابة بالفيروس، مما أدى إلى فرض قيود جديدة في دول كالهند على سبيل المثال، هذا إلى جانب استمرار المخاوف بشأن السلالات المتحولة من الفيروس حتى في الدول ذات معدلات التلقيح المرتفعة. وفي ذات الوقت، فإن المخاطر المتمثلة في تحسن معدلات النمو بالإضافة إلى ما تشهده سلاسل التوريد من اضطرابات وارتفاع تكاليف المواد الخام ستؤدي مجتمعة إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو الأمر الذي يستدعي الانتباه. هذا ولم تعكس إحصاءات التضخم الرسمية ذلك التوجه بعد، إلا أن ضغوط الأسعار أخذت في التزايد بشكل واضح، وإذا استمرت على هذا الحال، فقد تتضرر الشركات وتزعزع الثقة وتجبر البنوك المركزية على التخلص من سياسات التحفيز المالي، مما قد يؤثر بدوره على وتيرة الانتعاش.

نشاط مؤشر مديري المشتريات صمودها بشكل جيد نسبياً، إذ ارتفعت قراءة المؤشر إلى ٥٣,٢ في مارس مقابل ٤٨,٨ في فبراير، وربما بدأ الأداء القوي للقطاع الصناعي يعود بالفائدة على قطاع الخدمات الذي واصل انكماشه وإن كان بوتيرة أبطأ من ذي قبل. ومع تزايد إمكانية تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى في الربع الأول من عام ٢٠٢١، فقد تساهم القيود التي فرضت مؤخراً في إبطاء مسيرة التعافي حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢١ (الرسم البياني ٢). وفي ظل التحديات التي ما زالت تؤثر على افاق النمو، فإن الارتفاع الأخير الذي شهدته عائدات السندات الحكومية إضافة إلى توقع استمرار معدل التضخم ضمن مستويات أعلى من مستوى ٢% المستهدف، قد حفز البنك المركزي الأوروبي بالتعهد بتكثيف وتيرة شراء السندات في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ بموجب برنامج شراء الأصول بقيمة لم يتم الكشف عنها بعد (بلغت قيمة البرنامج سابقاً ٦٠ مليار يورو شهرياً). إلا أن المركزي الأوروبي لم يصل إلى حد زيادة القيمة الاجمالية المقررة للبرنامج التي تبلغ ١,٨٥ تريليون يورو، وقد تحول الانقسامات داخل مجلس إدارة البنك - سواء فيما يتعلق بشراء السندات أو توقيت تعافي الاقتصاد - دون توافر استجابة سياسية أكثر حسماً.

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو (مؤشر، 4Q19=100)

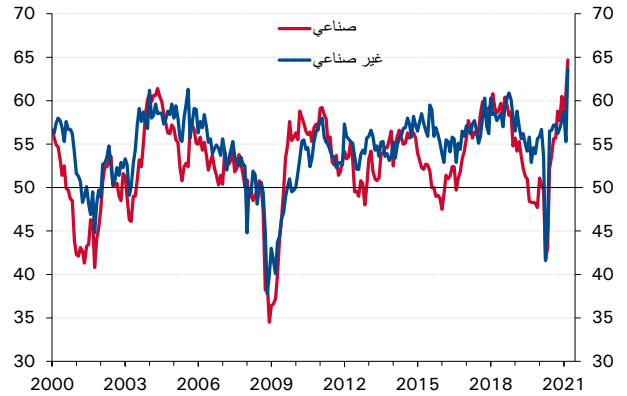


المصدر: Refinitiv، توقعات جهات أخرى

أما في المملكة المتحدة، فقد استمرت مسيرة النمو الاقتصادي بوتيرة سريعة، إذ تم تلقيح ٦٠% من البالغين (بجرعة واحدة على الأقل) كما في بداية أبريل، كما ساهم خفض معدلات الإصابة بالفيروس إلى بدء المرحلة التالية من خطة الحكومة لإعادة فتح أنشطة الأعمال بما في ذلك متاجر التجزئة غير الأساسية. وبالفعل، ما تزال الحكومة تزرع تحت وطأة الضغوط للإسراع بإعادة فتح اقتصادها، وهي الخطوة التي يبدو أنها لن تكتمل حتى يونيو المقبل. وانعكاساً لتلك التطورات، سجل مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي (٥٨,٩) والبناء (٦١,٧) أعلى مستوياتهما خلال عدة سنوات في مارس، بينما ارتفع مؤشر قطاع الخدمات أيضاً (٥٦,٣). وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض على الأرجح في الربع الأول من عام ٢٠٢١ نتيجة للقيود المفروضة في بداية تلك

وتشير بعض التوقعات إلى وصول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨% هذا العام، مقابل -٣,٥% في عام ٢٠٢٠.

الرسم البياني ١: مؤشر مديري المشتريات في الولايات المتحدة الأمريكية (مؤشر، ٥٠= لا تغيير)



المصدر: Refinitiv

وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد أبقى سياسته دون تغيير في مارس الماضي وأصر على موقفه بأنه - على الرغم من المخاوف المتزايدة - من غير المرجح أن يؤدي تسارع وتيرة النمو الاقتصادي إلى ٦,٥% هذا العام لزيادة التضخم بمعدلات ضخمة نظراً لاستمرار بعض مظاهر الركود الاقتصادي. إلا أن استمرار الكشف عن موجات متتالية من البيانات الاقتصادية القوية ستضع البنك تحت وطأة المزيد من الضغوط خلال الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من أن قراءة مؤشر أسعار نفقات المستهلك الشخصي الأساسي بلغت ١,٤% فقط على أساس سنوي في مارس، إلا أنه قد يشهد المزيد من الارتفاع متخطياً المستوى المستهدف البالغ ٢% في الأشهر القليلة المقبلة نتيجة لتأثير العوامل الأساسية على أساس سنوي. والأهم من ذلك، أن بيانات المؤشر تظهر بالفعل تعرض الشركات لزيادات حادة في أسعار مستلزمات الإنتاج نظراً للقيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية، والاضطرابات التي تشهدها سلاسل التوريد، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المواد الخام - وهو ما قد ينعكس في نهاية الأمر على ارتفاع أسعار المستهلك خاصة مع انتعاش الطلب. وعلى الرغم من تأكيد الاحتياطي الفيدرالي على استعداداته لتحمل ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى من ٢% لفترة من الوقت، فقد يضطر إلى التراجع عن سياسته شديدة التيسير بنهاية العام.

### القيود تضع اقتصاد منطقة اليورو تحت وطأة الضغوط

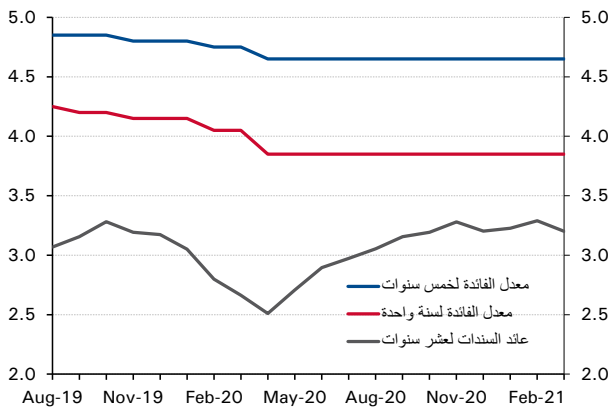
وفي منطقة اليورو، تبدو آفاق نمو الاقتصاد الأوروبي أقل بكثير من تلك الخاصة بالاقتصاد الأمريكي، إذ ما زالت أغلبية الدول الأوروبية تطبق التدابير الاحترازية الرئيسية والتي قد يتم تشديدها خلال الأيام المقبلة في ظل ارتفاع حالات الإصابة ووقوع المستشفيات تحت وطأة الضغوط المتزايدة وتزامن ذلك مع تأخر طرح برامج اللقاحات (وإن كان بدأ في التحسن). وواصلت بيانات

والاستهلاك الخاص، ولم يتم تعزيزه بالسرعة التي كنا نأملها". إلا أنه بعد أقل من ثلاثة أشهر من التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمنح الشركات الأوروبية فرصاً أفضل للوصول إلى الأسواق الصينية، وضعت الصين عدداً من أعضاء البرلمان الأوروبي على القائمة السوداء بعد انضمام الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في فرض عقوبات ضد بعض المسؤولين الصينيين على خلفية مسؤوليتهم عن بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. ويسلط الخلاف الضوء على مدى صعوبة موازنة الغرب بين مصالحه الاقتصادية والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي المقابل، وقعت الصين اتفاقية لمدة ٢٥ عاماً مع إيران بقيمة ٤٠٠ مليار دولار. وسوف تساهم تلك الصفقة بلا شك في الحد من نفوذ الولايات المتحدة في عزل إيران وتوفير منفذاً رئيسياً للنفط الإيراني.

وأبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة المرجعية دون تغيير (٣,٨٥% لمعدلات الفائدة على الإقراض لمدة عام، ٤,٦٥% لمعدلات الفائدة على الإقراض لمدة ٥ سنوات) على قروض الشركات والأفراد للشهر الحادي عشر على التوالي، وحذر البنوك من إبطاء وتيرة إقراضها هذا العام خوفاً من تأجيج فقاعة الأصول (الرسم البياني ٣). وفي ذات الوقت، ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرسمي غير الصناعي إلى أعلى مستوياته المسجلة في ٤ أشهر، إذ بلغت قراءته ٥٦,٣ في مارس مقابل ٥١,٤ في فبراير. إلا أن مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن Caixin والذي يركز على المؤسسات الأصغر حجماً شهد أبطأ وتيرة نمو يسجلها منذ عام تقريباً (٥٠,٦)، بسبب ضعف الطلب المحلي. وبالتالي، فإن الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-١٩ ما يزال متبايناً.

#### الرسم البياني ٣: أسعار الفائدة المرجعية في الصين

(%، نهاية الشهر، سعر الإقراض لافضل العملاء وعوائد السندات الحكومية)



المصدر: Refinitiv

#### تزايد حالات الإصابة بفيروس تهدد تعافي الاقتصاد الهندي

يسير الاقتصاد الهندي على المسار الصحيح لمواصلة تعافيه في الربع الأول من عام ٢٠٢١ (الربع الرابع من السنة المالية

الفترة، إلا أن حدوث انتعاش قوي في الربع الثاني يبدو أكثر ترجيحاً، وذلك بفضل الزخم الإضافي الناتج عن كون اقتصاد المملكة المتحدة كان الأكثر تضرراً على مستوى أوروبا في عام ٢٠٢٠ (-٩,٩%)، مما يوفر مجالاً أوسع لانتعاشه بمعدلات أقوى. وتشمل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد البريطاني تزايد معدلات البطالة عندما يتم وقف سياسات الدعم المالي للموظفين في وقت لاحق من العام الحالي، والتأثير طويل الأمد لتدابير التباعد الاجتماعي وقيود السفر على قطاع الخدمات، والتوترات التجارية التي نشأت بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد الانفصال، وإمكانية مواجهة موجة ثانية من تزايد حالات الإصابة بالفيروس في وقت لاحق من العام الحالي، وهو الأمر الذي حذرت منه السلطات بالفعل.

#### الاقتصاد الياباني يعاني في مواجهة الضغوط الناجمة عن الجائحة

أشار الحزب الحاكم في اليابان إلى احتمال اللجوء إلى ميزانية تكملية للسنة المالية الحالية في ظل استمرار مواجهة الاقتصاد لتداعيات الجائحة. ويأتي ذلك القرار بعد أن أقر البرلمان الياباني ميزانية قدرها ١٠٦,٦ تريليون ين (٩٦٣ مليار دولار) للسنة المالية الحالية (تبدأ في شهر أبريل)، والتي تتضمن تخصيص ٥ تريليونات ين ياباني من الأموال الاحتياطية المخصصة للاستجابات المستقبلية للجائحة. ومن جهة أخرى، تراجعت الصادرات بنسبة ٤,٥% على أساس سنوي في فبراير على خلفية انخفاض شحنات السيارات المتجهة إلى الولايات المتحدة. كما تراجعت أيضاً مبيعات التجزئة (-١,٥% على أساس سنوي) نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي (-٦,٦% على أساس سنوي) على خلفية تمديد حالة الطوارئ (التي انتهت في منتصف مارس). بالإضافة إلى ذلك، واصل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات تراجعاً في مارس، وذلك على الرغم من ارتفاعه من ٤٦,٣ إلى ٤٨,٣ (إلا أنه ما يزال دون مستوى ٥٠). أما على الصعيد الإيجابي، تسارعت وتيرة النشاط الصناعي في مارس، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى ٥٢,٧ مقابل ٥١,٤ في فبراير. ويتوقع المحللون الآن انكماش الناتج المحلي الإجمالي الياباني في الربع الأول من العام الحالي (-١,٢% على أساس شهري في فبراير)، والذي من المفترض أن يسبق الانتعاش التدريجي القائم على التصدير في الفترات المالية التالية.

#### آفاق نمو الاقتصاد الصيني ما زالت قوية

في الصين، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد نمواً قوياً هذا العام على الرغم من التوترات المتزايدة مع الولايات المتحدة وأوروبا. وفي واقع الأمر، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الصيني في عام ٢٠٢١ إلى ٨,٤%، أي أعلى بنسبة ٠,٣% مقارنة بتوقعات يناير، بينما أشار إلى أن الانتعاش ما يزال "غير متوازن إلى حد ما" نظراً لاستمرار اعتماده الشديد على الدعم الحكومي والاستثمارات العامة

انخفاضاً شهرياً منذ أكتوبر الماضي بعد أن تأثر سلباً خلال اليوم الأخير من الشهر نتيجة لخفض الأوبك توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٢١ بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يومياً إلى ٥,٦ مليون برميل يومياً (الرسم البياني ٤). وأعزت السبب في ذلك إلى عودة ظهور حالة الإصابة بالفيروس وتباين وتيرة إطلاق برامج اللقاحات والضغوط التضخمية.

الرسم البياني ٤: سعر خام برنت  
(دولار/برميل، \* نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv، \* اخر بيانات متوفرة ٩ إبريل ٢٠٢١.

وتفاجأت الأسواق بقرار الأوبك وحلفائها التي بدلاً من قيامها بخفض معدلات الإنتاج اتجهت إلى تخفيف التخفيضات على مدى ثلاثة أشهر. وسوف تتراجع تخفيضات إنتاج الأوبك وحلفائها من خلال إضافة ٣٥٠ ألف برميل يومياً في مايو، ٣٥٠ ألف برميل يومياً في يونيو و ٤٥٠ ألف برميل يومياً في يوليو. كما ستخرج السعودية أيضاً من خفضها الإضافي الطوعي البالغ نحو مليون برميل يومياً، بإضافة ٢٥٠ ألف برميل يومياً في مايو، و ٣٥٠ ألف برميل يومياً في يونيو و ٤٠٠ ألف برميل يومياً في يوليو. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة امدادات السوق بأكثر من ٢ مليون برميل يومياً بنهاية يوليو، ليصل بذلك الإجمالي التراكمي لإمدادات الأوبك وحلفائها إلى ٣٦,٣٤ مليون برميل يومياً، مما يتسق مع الجدول الزمني الأصلي الذي وضعتة الأوبك. وخلافاً للتوقعات، ارتفعت أسعار النفط فعلياً يوم الإعلان، ويبدو أن الأسواق فسرت تلك الخطوة على أنها إشارة على ثقة الأوبك تجاه توقعات الطلب على المدى القريب إلى المتوسط.

إلا أنه منذ بداية أبريل، تحركت الأسعار ضمن نطاق محدود، في ظل توافر محفزات إيجابية، مثل حزمة التحفيز الاقتصادي التي طرحتها إدارة الرئيس بايدن ورفع صندوق النقد الدولي آفاق نمو الاقتصاد العالمي هذا العام مما ساهم في موازنة القوى المعززة للترجع، خاصة المخاوف تجاه قوة النمو الاقتصادي في ظل استمرار فرض قيود التنقل. من جهة أخرى، كان للأنباء المتعلقة بإجراء مفاوضات غير مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران للعودة إلى تطبيق الاتفاقية النووية المبرمة في السابق إلى تجدد المخاوف المتعلقة بتخمة الامدادات.

بفضل استمرار حملة اللقاحات، والتي عززت التفاؤل تجاه مواصلة التعافي الاقتصادي ودعم أنشطة الأعمال. إلا أنه على الرغم من ذلك، أدى الارتفاع الأخير في حالات الإصابة بالفيروس ووصول عدد الحالات إلى متوسط قياسي بلغ ١٢٧ ألف حالة في ٧ أيام كما في ١٠ أبريل إلى تجديد فرض القيود مما يمثل مخاطر شديدة على التوقعات. ومن جهة أخرى، تشير أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات إلى تباطؤ هامشي في وتيرة أنشطة الأعمال، لكنها لا تزال تشير إلى وتيرة نمو جيدة لكلا من قطاعي الخدمات (٥٤,٦) والتصنيع (٥٥,٤) على التوالي في مارس. كما استمر تراجع معدلات التوظيف في ظل مواصلة الشركات تسريح الموظفين على خلفية ضبابية آفاق النمو الاقتصادي والتوقعات الخاصة بالجائحة. وقد يؤدي ضعف أوضاع سوق العمل بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم (٥% في فبراير) الناتج عن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع الأساسية في التأثير سلباً على الدخل المتاح والقوة الشرائية مما قد يؤثر بدوره على الانتعاش الاقتصادي. أما على صعيد السياسات النقدية، فقد أبقى بنك الاحتياطي الهندي على سعر إعادة الشراء الرئيسي دون تغيير عند مستوى ٤%، متعهداً بمواصلة سياساته التيسيرية لدعم الانتعاش. وإن كانت هناك مجالاً محدوداً أمام اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسة النقدية أو المالية نظراً للارتفاع النسبي لمعدل التضخم (على الرغم من أنه ما يزال ضمن المستوى المستهدف لبنك الاحتياطي الهندي المحدد بنحو ٤-٦%) وتزايد مستويات الدين العام.

وكشفت ميزانية السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ارتفاعاً ملحوظاً في الإنفاق العام بصفة رئيسية على مشاريع البنية التحتية الكبرى في قطاعي الصحة والصناعة، مما سيساعد في تعزيز توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١٢,٥% للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بعد انكماش يقدر بنسبة ٨% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (وفقاً لصندوق النقد الدولي). ويأتي الدعم الإضافي على خلفية تحسن آفاق نمو الاقتصاد العالمي. وبغض النظر عن القفزة الأخيرة في حالات الإصابة بالفيروس، هناك عدداً من المخاطر البارزة من ضمنها استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية مما يزيد من معدلات التضخم، وركود نمو الأجور مما يعكس استمرار ضعف أوضاع سوق العمل المحلي.

## الأوبك وحلفائها تقرر تخفيف تخفيضات الإنتاج رغم مخاوف الطلب

أنهت أسعار النفط شهر مارس الماضي على تراجع في ظل مخاوف الطلب بعد إعادة فرض عمليات الإغلاق المتعلقة بجائحة كوفيد في أجزاء من أوروبا وكذلك مع تباطؤ مشتريات النفط الخام في الشرق الأقصى. إذ تراجع سعر مزيج خام برنت بنسبة ٣,٩% على أساس شهري ووصل إلى ٦٣,٥ دولاراً للبرميل، ليسجل بذلك أول



## Head Office

### Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP  
Shuhada Street,  
Sharq Area, NBK Tower  
P.O. Box 95, Safat 13001  
Kuwait City, Kuwait  
Tel: +965 2242 2011  
Fax: +965 2259 5804  
Telex: 22043-22451 NATBANK  
[www.nbk.com](http://www.nbk.com)

## International Network

### Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP  
Zain Branch  
Zain Tower, Building 401, Road 2806  
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP  
Bahrain Head Office  
GB Corp Tower  
Block 346, Road 4626  
Building 1411  
P.O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

### United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP  
Dubai Branch  
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road  
Next to Crown Plaza  
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E  
Tel: +971 4 3161600  
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP  
Abu Dhabi Branch  
Sheikh Rashed Bin Saeed  
Al Maktoom, (Old Airport Road)  
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E  
Tel: +971 2 4199 555  
Fax: +971 2 2222 477

### Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP  
Jeddah Branch  
Al Khalidiah District,  
Al Mukmal Tower, Jeddah  
P.O Box: 15385 Jeddah 21444  
Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 2 603 6300  
Fax: +966 2 603 6318

### Jordan

National Bank of Kuwait SAKP  
Amman Branch  
Shareef Abdul Hamid Sharaf St  
P.O. Box 941297, Shmeisani,  
Amman 11194, Jordan  
Tel: +962 6 580 0400  
Fax: +962 6 580 0441

### Lebanon

National Bank of Kuwait  
(Lebanon) SAL  
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh  
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh  
Beirut 1107 2200, Lebanon  
Tel: +961 1 759700  
Fax: +961 1 747866

### Iraq

Credit Bank of Iraq  
Street 9, Building 187  
Sadoon Street, District 102  
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq  
Tel: +964 1 7182198/7191944  
+964 1 7188406/7171673  
Fax: +964 1 7170156

### Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt  
Plot 155, City Center, First Sector  
5th Settlement, New Cairo  
Egypt  
Tel: +20 2 26149300  
Fax: +20 2 26133978

### United States of America

National Bank of Kuwait SAKP  
New York Branch  
299 Park Avenue  
New York, NY 10171  
USA  
Tel: +1 212 303 9800  
Fax: +1 212 319 8269

### United Kingdom

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Head Office  
13 George Street  
London W1U 3QJ  
UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Portman Square Branch  
7 Portman Square  
London W1H 6NA, UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7486 3877

### France

National Bank of Kuwait France SA  
90 Avenue des Champs-Elysees  
75008 Paris  
France  
Tel: +33 1 5659 8600  
Fax: +33 1 5659 8623

### Singapore

National Bank of Kuwait SAKP  
Singapore Branch  
9 Raffles Place # 44-01  
Republic Plaza  
Singapore 048619  
Tel: +65 6222 5348  
Fax: +65 6224 5438

### China

National Bank of Kuwait SAKP  
Shanghai Office  
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center  
1233 Lujiazui Ring Road  
Shanghai 200120, China  
Tel: +86 21 6888 1092  
Fax: +86 21 5047 1011

## NBK Capital

### Kuwait

NBK Capital  
34h Floor, NBK Tower  
Shuhada'a street, Sharq Area  
PO Box 4950, Safat, 13050  
Kuwait  
Tel: +965 2224 6900  
Fax: +965 2224 6904 / 5

### United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE  
Precinct Building 3, Office 404  
Dubai International Financial Center  
Sheikh Zayed Road  
P.O. Box 506506, Dubai  
UAE  
Tel: +971 4 365 2800  
Fax: +971 4 365 2805

## Associates

### Turkey

Turkish Bank  
Valikonagl CAD. 7  
Nisantasi, P.O. Box. 34371  
Istanbul, Turkey  
Tel: +90 212 373 6373  
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, [www.nbk.com](http://www.nbk.com), for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: [econ@nbk.com](mailto:econ@nbk.com)